الفصل الرابع

جهود البشير

لحل أزمة دارفور

obeikan.com

obeikan.com

جهود البشير في أزمة دارفور

□□□□

تعدد الروايات التي تحكي أسباب بداية الصراع المسلح والتمرد في الإقليم عام ٢٠٠١ ومن هذه الروايات العديدة تقول أشهر تلك الروايات إنه في أوائل عام ٢٠٠١ اعتدي العرب من «أولاد زيد» على الزغاوة من «دار قلا» في منطقة قرجي وقتلوا حوالي ٧٦ شخصًا منهم ، وسعت الإدارة الحكومية في شمال وغرب دارفور لعلاج القضية علاجًا مؤقتًا لحين انتهاء فصل الخريف، وبعد ذلك تم عقد مؤتمر للصلح في الفاشر بين الشرتاي آدم صبحي زعيم قبائل زغاوة دار قلا وبين محمد خليل شبب زعيم قبائل العرب من أولاد زيد في العام نفسه ، وأساء بعض شباب الزغاوة الظن في زعيمهم ، واعتقدوا أنه أضاع دماء قتلاهم وباعها ، فكمنوا له واشتبكوا مع حرسه في معركة لم يتمكنوا فيها من النيل منه ، ثم هاجموا حامية أبو قمرة الحكومية ، واختطفوا عربة منها ، واتجهوا بها مباشرة إلى جبل مرة للاحتماء فيه من المطاردة ، ووجدوا الوضع ملائمًا في معسكرات الجبل التي سبقهم إخوانهم إليها للتدريب فانضموا إليهم ، وجاءت بعدهم مجموعات أخرى ، وتوحدت كل هذه المجموعات وتم تدريبها في جبل مرة منذ منتصف عام ٢٠٠٢ .

وقد بدأ النشاط الفعلي المؤثر للمتمردين بحادث الاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاث ، وقطع الطريق بين نيالا وزالنجي ، وظهرت وقتها منشورات «جيش تحرير السودان» ، وحاول رئيس آلية حفظ الأمن بدارفور الفريق إبراهيم سليمان - الذي تنازل له الرئيس السوداني عمر

البشير عن جميع صلاحياته الرئاسية ومعالجة القضية عن طريق التفاوض الذي امتد لعدة أيام ووافق المتمردون من أبناء الزغاوة والمسلحون من أبناء الفور على الخروج من جبل مرة إلى قراهم وإخلاء الجبل في نوفمبر ٢٠٠٢

غير أن المسلحين عادوا إلى الجبل مرة ثانية بعد شهر واحد، وقاموا بالاعتداء على ليس فقط السكان بل وأيضًا على قوات الأمن في عدة مناطق، وسعى والي غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء المسلحين وأرسل إليهم وفدًا من القيادات السياسية من أبناء جبل مرة، فقام المتمردون بأسر أفراد الوفد، وانتشرت بعد ذلك حوادث التمرد والقتل في شمال دارفور حول مناطق «وادي سيرة» و «كرونوي»، و «دار زغاوة»، وعمت حالات النهب والسلب وسرقة الحيوانات وقطع الطرق تحت تهديد السلاح ولذلك كونت بعض القبائل ميليشيات مسلحة للدفاع عن نفسها وأملاكها المعرضة للخطر بعد انفلات حالة الأمن.

ومع استمرار ظروف الجفاف استمرت الأزمات، ودخل الصراع بين المتمردين من جانب، والقبائل العربية من البدو الرحل من جانب آخر في مرحلة شديدة العنف، وجاءت هجمات المتمردين - الذين دعمتهم قوى خارجية وأمدتهم بالسلاح - غاية في القوة حتى أحرجت الحكومة السودانية رغم دعم جماعات الجنجويد المسلحة لها، وقامت الميليشيات المسلحة لقبائل الفور والزغاوة - التي قادت عناصرها القوة المسلحة لـ «جيش تحرير السودان» و «حركة العدل والمساواة» - بالاستيلاء على مناطق كبيرة من المدن الثلاث الكبرى في إقليم دارفور (الفاشر، وجنينة، ونيالا)، واحتلت قواتها مطار الفاشر، ودمرت ٧ طائرات عسكرية فيه تابعة لقوات الحكومة السودانية، وذبحت عشرات الضباط والجنود ورجال الشرطة،

ولم يكن من الممكن عمل تسويات أو عقد اتفاقات سلمية هذه المرة فالأمور كانت أكبر من ذلك بكثير .

وعلى كل حال فإن القوات العسكرية الحكومية قامت في ديسمبر ٢٠٠٣ بسند من قوات الدفاع الشعبي النظامي بتطهير دارفور من كثير من المتمردين الذين استعانوا بالمساعدات الخارجية والقوى الأجنبية التي وجهت حملاتها الإعلامية ضد حكومة السودان واتهمتها بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية بشكل أدى إلى نزوح السكان وهجرتهم .

ولعل مما أدى إلى اتساع هجرة سكان دارفور قيام قوات المتمردين باستخدام القرى والمدن الصغيرة كمواقع تمركز أو انطلاق لعملياتها العسكرية ضد الحكومة والقوات الموالية لها مما جعل تلك القرى هدفًا للهجمات والتدمير الأمر الذي عصف باستقرار المدنيين ، وأدى إلى افتقاد المواطن العادي للشعور بالأمن والاطمئنان بسبب الانفلات الأمني ووقوع الصدام المسلح في كل مكان بعد أن سحبت الحكومة قوات الشرطة من القرى والمدن ، وزادت المعاناة الإنسانية نتيجة لما وقع من تدمير في البنية الأساسية وسرقة الأموال ودفن آبار المياه وغيرها من الانتهاكات غير القانونية وغير الإنسانية .

الإعلام الغربي وتزوير الحقائق

□ □ □ □

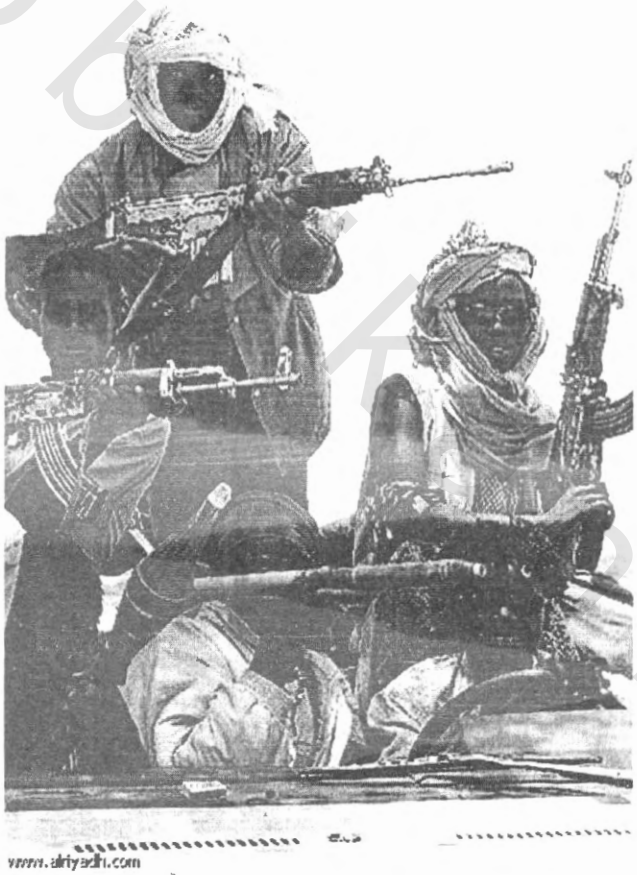

لما وصلت أخبار المعارك والمذابح إلى أنحاء العالم أدانت كثير من منظمات حقوق الإنسان ومعظمها غربية تلك المذابح والانتهاكات، وضخمت تلك المنظمات ما وقع من قتل ونهب وتشريد للسكان من العرب وغير العرب، واتهمت الحكومة السودانية والموالين لها بارتكاب عمليات إبادة جماعية، ويقال بأنه قد نزح نحو مليون من سكان الإقليم بينما قتل ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ شخص، وتعرض عشرات الآلاف من الأفراد لخطر المجاعة والتشرد فلجؤوا إلى مناطق جنوب دارفور وإلى تشاد وليبيا، وهي اتهامات باطلة تستهدف السودان ورئيسه عمر البشير.

وقد اهتم الإعلام الغربي اهتمامًا كبيرًا بأزمة دارفور ، فالتدفق الإعلامي في الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية المتعلقة بأزمة دارفور ربما يفوق أي تدفق أحرزه أي موضوع آخر ، ولا يقارن هذا التدفق الإعلامي إلا بما بثته أجهزة الدعاية الغربية بخصوص أحداث ١١ سبتمبر ، وحرب العراق ، والحرب في أفغانستان ، وقد ظلت صحف واشنطن بوست ، ونيويورك تايمز ، ولوس أنجلس تايمز ، وجارديان ، والتلجراف وغيرها ، ووكالات أنباء مثل رويترز ، وبي بي سي وغيرها ، تتخذ من موضوع دارفور مادة يومية لها مع التركيز على الهجوم على الحكومة السودانية وجماعات الجنجويد ، ودأبت هذه الأجهزة الإعلامية على وصف ما يحدث بالإبادة ، وبالغت في ذكر عدد القتلى ، واستخدمت العناوين الرئيسية للجرائد الكبيرة بصورة تجعل الإيجاب سلبًا ، مع تحميل الحكومة السودانية المسؤولية دائمًا ، فحتى قبيل يوليو ٢٠٠٤ فاق عدد التقارير والأخبار التي جمعها موقع « ياهوو » على الإنترنت من وكالات أنباء عديدة ـ أبرزها الفرنسية ، والأسوشيتدبرس ـ ١٧ مليون مادة إخبارية بخصوص دارفور .

وظل الإعلام الغربي مصرًا على أن ما حدث في دارفور يعتبر إبادة عرقية ، واغتصاب جماعي، وذلك رغم أن الكثيرين من سكان دارفور أنفسهم خاصة في معسكر «أبو شول» قد نفوا وجود أي اغتصاب جماعي ، وذكر قاضي محكمة الجنايات للدكتور محمد سليم العوا ـ خلال زيارته للسودان في سبتمبر ٢٠٠٤ ـ أن هناك قضية اغتصاب واحدة يوجد بها ثلاث نسوة استأجرن من قبل إحدى حركتي التمرد واستؤجر معهن رجلين تم دفع ٥٠٠ ألف جنيه سوداني لكل منهما ، وقام الجميع بتمثيل جريمة الاغتصاب وتم تسريب شريط الفيديو الذي صور هذه الجريمة

لوسائل الإعلام الغربية ، كذلك أكد رئيس لجنة تقصي الحقائق السودانية البرفسور دفع الله الحاج يوسف أن اللجنة لم تجد حالة اغتصاب واحدة حقيقية ، كما نفي وزير التربية والتعليم في ولاية شمال دارفور الشرتاي إبراهيم عبد الله محمد - وهو من قبيلة الزغاوة - وجود حالات من التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية أو قضايا اغتصاب جماعي مدللاً على ذلك بأن المجتمع الدارفوري يرفض مثل هذه الظواهر لأنه مجتمع مسلم ومتماسك عشائريًا وقبليًا .

وحاولت الحكومة السودانية البحث عن مخرج لحل مشكلة دارفور فبدأت بعقد ملتقى الفاشر في فبراير ٢٠٠٣ ثم بطرح مبادرة المجموعة القومية للسلام في دارفور في أبريل من العام نفسه ، وتم بعدها إعلان مذكرة السلام السوداني في ديسمبر ٢٠٠٣ دون إمكانية التوصل إلى تفاهم مع المتمردين ، وعلى الجانب الآخر أعلن كل من حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي وحزب الأمة بزعامة الصادق المهدي تصورًا لحل الأزمة ، وفشلت كل محاولات حل المشكلة بسبب تمسك المتمردين بموقفهم ورفضهم لأي حلول مطروحة وسعيهم لتدويل القضية ، وفي نفس الوقت تمسك البرلمان والحكومة السودانيين بالخيار العسكري في مواجهة التمرد المسلح المتحدي للسلطة الحكومية في دارفور .

❖❖❖

حركات التمرد والحرب الدعائية :

قاد السياسيون من زعماء حركات التمرد حربًا دعائية واسعة النطاق ضد حكومة الخرطوم في الخارج ساعدهم فيها بعض ممثلي المنظمات الغربية من الذين دخلوا لتقديم العون الإنساني وتحقيق سياسة بلادهم ، وبدا أن

هناك مخططًا غربيًا لتحريض المتمردين في دارفور للمناداة بإقامة دولة في إقليمهم تكون مرتبطة بالدول العربية في المستقبل لكي تكون «مسمار جحا» وذريعة للتدخل الغربي في شؤون السودان واستنزاف موارده ، ولذلك زادت عملية تخويف أبناء دارفور من الحكومة والإيحاء بأن أية مساعدات حقيقية يمكن أن تأتي من الدول الغربية وليس من الحكومة السودانية أو من الدول العربية أو الإسلامية ، وجرت محاولة لترسيخ هذا المعني في عقول زعامات حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة .

وطبقًا لما كان متوفرًا من معلومات متداولة بين سكان ولايات دارفور أنه يوجد مخطط مدعم من قوى خارجية يهدف إلى إقامة دولة «الزغاوة» التي بإمكانها أن تضم عددًا كبيرًا من سكان دارفور وتشاد على أن تكون عاصمتها في دارفور ، وترتبط بعلاقات قوية بالولايات المتحدة ، فتصبح بذلك قاعدة استراتيجية أمريكية في هذا الموقع الجغرافي المهم في غرب السودان ووسط إفريقيا والمجاور لليبيا وتشاد ودول شرق إفريقيا وجمهورية إفريقيا الوسطي وبقية أقاليم السودان، وجرت اتصالات غربية سرية بزعماء التمرد في دارفور لحضهم على عدم قبول أية مفاوضات مع الحكومة السودانية خاصة إذا كانت القاهرة مقرًا لها ، حتى لا يكون للدول العربية فعل مباشر في هذه المفاوضات ، كما حدث عند استبعاد المبادرة (العربية) الليبية المصرية ، ورفضها كأساس للتفاوض بين الحركة الشعبية لجنوب السودان بزعامة جون جارانج والحكومة السودانية .

❖❖❖

هذا ما فعله البشير

□□□□

الحكومة تتخذ إجراءات جديدة لتحسين الأوضاع :

في أعقاب ما تم الاتفاق عليه بين المتمردين والخرطوم بذلت الحكومة جهدًا مقدرًا لتنفيذ ما طلب منها من إجراءات لتحسين أوضاع الإقليم ، فمن الناحية الأمنية : جرت محاولات كبيرة لحماية المدنيين حيث نشرت الحكومة عددًا كبيرًا من القوات المسلحة لتأمين معسكرات النازحين، ودعمت الأمن في الإقليم بقوات بلغت ٤٠ ألف جندي ، ثم أضافت الحكومة إلى هذه القوات ١٢ ألف جندي من قوات الشرطة ، وكانت تعليمات الحكومة لقواتها التقيد الكامل بوقف إطلاق النار ، وعدم الرد على أية خروقات من جانب المتمردين رغم قيامهم بأكثر من خمسين خرقًا للاتفاقات المبرمة مع الحكومة حتى سبتمبر ٢٠٠٤ شملت كثيرًا من عمليات تدمير المؤسسات، واختطاف القيادات القبلية وحرق القرى وسلب ونهب ممتلكات المواطنين من أموال ومواش مما روع السكان وانعكس سلبًا على استقرار المنطقة .

وعملت الحكومة على نزع سلاح المجموعات الخارجة على القانون ، فتم نزع سلاح حوالي ٣٠٪ من أسلحة ميليشيا الدفاع الشعبي السودانية الموالية لها وتم تسليمها بحضور وفد مشترك من الحكومة السودانية وممثلي الأمم المتحدة في الإقليم ، وجرى تنفيذ خطة لحماية العودة الطوعية للنازحين ، وزار الوفد المشترك للحكومة والأمم المتحدة بعض المعسكرات

منها معسكر «مورفي» الذي ضم ٦٣ ألفًا و ٥٤٠ نازحًا من محليات الجنينة وزالنجي ووادي صالح ، حيث تأكد الوفد من عدم صحة الادعاءات بشأن وقوع التطهير العرقي والإبادة الجماعية ، واستمرت الحكومة في تسهيل عمليات منح التأشيرات للعاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية حتى تستمر عمليات المساعدات الإنسانية وتوصيل المواد الغذائية لسكان الإقليم المنكوب .

ولقد كان لتلك الإجراءات الجادة من جانب الحكومة السودانية نتائج إيجابية أدت إلى تحسن الموقف حتى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر رصدت أن هناك تحسنًا في الأحوال الأمنية داخل مدن الإقليم الكبرى ، وذكرت اللجنة أن تحسن الأوضاع الأمنية أتاح للمنظمات الإنسانية القدرة مباشرة نشاطها من أجل الاستجابة لحاجات السكان الضرورية ، وأكد والي شمال دارفور أن النازحين قد بدؤوا في العودة إلى قراهم بهدوء شديد جدًا مما أدى إلى استكمال عمليات الجسر الجوي لتوصيل المساعدات الغذائية التي أطلقتها لجنة الصليب الأحمر في دارفور .

ورغم هذه التطورات الإيجابية جاء في بيان للرئاسة الأمريكية أن الأزمة ما زالت مستمرة وأن من الواجب دعم جهود الاتحاد الإفريقي وتمويل البرامج المتعلقة بالنازحين ، وأكد البيان على أن أزمة دارفور ستنتهي بعودة سكان الإقليم إلى ديارهم إذا ما تم توفير الأمن والغذاء اللازمين لهم.

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ قام خافير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بزيارة السودان وأجرى مباحثات مع مصطفى عثمان إسماعيل بعد زيارته لأديس أبابا لبحث مسألة الحرب في دارفور مع ألفا

عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ، وجون جارانج رئيس حركة تحرير شعب السودان (الجنوبية) ، وتحدث سولانا حول ضرورة استكمال مفاوضات السلام على جميع الأصعدة حتى يستقر الحال في دارفور وجنوب السودان .

وبعد زيارة المفوض السامي لشؤون اللاجئين لإقليم دارفور والسودان وتشاد في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٤ قال إن وجود الاتحاد الإفريقي بشكل أساسي في أزمة دارفور يعد أمرًا لا غنى عنه لمراقبة وقف إطلاق النار ولنشر الأمن والطمأنينة لدى سكان الإقليم ، هذا ما فعله البشير من أجل بناء دارفور.

❖❖❖

هذا ما فعله المتمردون

□□□□

خلال المفاوضات التي تمت في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٤ حول مشكلة دارفور صعدت قوات التمرد من أعمالها العدوانية ضد الحكومة والقوات المتحالفة معها ، وفي حوالي الفترة نفسه أصدرت حركة العدل والمساواة ، وتنظيم الأسود الحرة بشرق السودان مذكرة تفاهم وقعت من جانب ممثلين عنهما في العاصمة الإريترية أسمرة ، وكان الهدف من المذكرة تصعيد العمل العسكري ضد الحكومة بشكل مشترك في شرق السودان وغربه ، حيث نصت المذكرة على أن تقدم حركة العدل والمساواة دعمًا ماليًا للأسود الحرة مقابل انسياب السلاح والعتاد الحربي للحركة عبر الحدود الشرقية .

وفي أواخر أكتوبر عام ٢٠٠٤ شن متمردو حركة تحرير السودان هجومًا على أحد مساجد دارفور أثناء صلاة الجمعة فأصيب عدد من المصلين ، كما شنوا في الوقت نفسه هجومًا آخر على ١٢ شاحنة تجارية تحمل بضائع في طريق نيالاكاس زالنجي بولاية جنوب دارفور مما أودى بحياة اثنين من السودانيين ، وأدى إلى إصابة عدد من الركاب بجروح ، وقام المتمردون بنهب محتويات الشاحنات ، وكان المتمردون قد شنوا أيضًا هجومًا في منتصف الشهر نفسه على ٣٦ شاحنة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي.

كذلك هاجمت ميليشيات «تورا بورا» السودانية المتمردة عددًا من الشاحنات التجارية في منطقة « خور قنا» بولاية غرب دارفور في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ ، وكانت هذه الشاحنات تحمل بضائع ومواد إغاثة في طريقها إلى مدينة الجنينة حاضرة الولاية وأحرقت الميليشيات نفسها عدة قرى وشردت مواطنيها ونهبت ممتلكاتهم وفرت تجاه الغرب . وعلى أثر هذا التصعيد العسكري الكبير من قبل المتمردين - بعد الاتفاق على البروتوكول الأمني - قام والي شمال دارفور « إسماعيل كبر» بإعلان حالة الطوارئ والاستنفار الأمني الواسع النطاق في الولاية ، واتهم قوات حركة العدل والمساواة بأنها خرقت اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته مع حكومة السودان في أبريل ٢٠٠٤ ، واتهم وزير الداخلية السوداني أحمد هارون متمردي دارفور بانتهاك البروتوكول الأمني والإنساني الموقع قبل منتصف نوفمبر ٢٠٠٤ ، وأعربت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة عن قلقهما لتصاعد أعمال العنف في إقليم دارفور مؤخرًا ، وكررت الحكومة السودانية إدانتها للانتهاكات المتعددة التي يقوم بها المتمردون هناك ، ودعت إلى ضرورة يقظة الجبهة الداخلية للمؤامرات التي تحكيها القوى الأجنبية ضد السودان والتي تقوم بدعم المتمردين بالمال والسلاح ،

وكان ذلك في وقت انسحب فيه المتمردون من بلدة طويلة بعد يومين من القتال العنيف مع القوات الحكومية ، وبدأت الولايات المتحدة لأول مرة تنتقد علنًا قيام المتمردين بخرق اتفاق وقف إطلاق النار ، وحمل مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية جيش تحرير السودان الذي يتحدث باسم المتمردين مسؤولية تجدد أعمال القتال في دارفور في شهر نوفمبر ٢٠٠٤، وأضاف أن واشنطن سوف تطالب القوة التابعة للاتحاد الإفريقي بالتحقيق في أعمال العنف الجديدة في الإقليم ومراقبة الموقف ، والعمل على زيادة أعداد قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور .

وأكد كمال سعيد الوزير السوداني المفوض بسفارة الخرطوم في أبوجا أن حكومته مارست ضبط النفس إزاء تعديات وهجوم المتمردين ، ولم ترد القوات الحكومية على التعديات إلا عندما زادت بشكل صارخ من جانب المتمردين ، وأكدت الحكومة السودانية التزامها بالاتفاقات الموقعة على ممثلي المتمردين ، وأعلنت اعتقالها لعدد كبير من ميليشيات الجنجويد في ولايات دارفور .

وجاء في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إيان برونك عن شهر نوفمبر عام ٢٠٠٤ ، أن هذا الشهر قد تميز بالعنف وتدهور الحالة الأمنية ، حيث وقع انتهاك واضح لوقف إطلاق النار وازدادت المعارك بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان ، وأشار التقرير إلى أن تردي الأوضاع الأمنية يلقى بظلال من الشك حول صمود الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد ، وحذر من كارثة وشيكة في الإقليم بسبب تراجع الأمن والهجمات اليومية وما تخلفه وراءها من قرى محروقة وعمليات اغتصاب واختطاف ونهب مما دفع آلاف السكان إلى النزوح من المنطقة ، وجاء في التقرير أن العنف قد بلغ ذروته في الثاني والعشرين من نوفمبر بمهاجمة متمردي «جيش تحرير السودان» لمناطق واسعة في شمال

دارفور واحتلاله لجميع نقاط الشرطة خلال ساعات ، واتهم السكرتير العام للأمم المتحدة المتمردين بانتهاك وقف إطلاق النار.

ونتيجة لهذا التصعيد زادت أعداد الذين انضموا إلى معسكرات النازحين خاصة في معسكر «أبو شوك» ، وكشف مسؤول سوداني إلى أن عدد النازحين بلغ ٩٠٠ ألف نازح ـ ويلاحظ هنا أن التصريحات الخاصة بأعداد القتلى والنازحين في إقليم دارفور اختلفت حسب مصدر كل تصريح ـ وأكد على أن الترتيبات جارية لتوطين هؤلاء النازحين في القرى وعودة اللاجئين من تشاد بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة ، وتم عقد اجتماع خماسي لوزراء خارجية مصر والسودان وليبيا وتشاد ونيجيريا في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ لمتابعة تنفيذ قرارات القمة الليبية الخماسية بشأن دارفور ، وقد تم في الوقت نفسه عقد اجتماع قمة بين الرئيسين المصري والسوداني في القاهرة حيث تناولا تطورات الوضع في دارفور وجهود الاتحاد الإفريقي حيال هذه الأوضاع ، وجهود الحكومة السودانية من أجل استقرار الوضع في مناطق غرب السودان .

وفي ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ استؤنفت المفاوضات بين المتمردين وحكومة السودان في أبوجا تحت رعاية الاتحاد الإفريقي بعد أن وافقت الحكومة على وقف الهجوم العسكري الذي كانت قد بدأته ضد المتمردين في دارفور كرد فعل لخرقهم لوقف إطلاق النار ، وكانت حركتا التمرد الرئيسيتين في الإقليم قد علقتا مشاركتهما في المحادثات بحجة مواصلة الحكومة السودانية القتال ميدانيًا، وبدأت اللجنة المشتركة للاتحاد الإفريقي الخاصة ببحث الأزمة اجتماعها في أبوجا مع وفدي الحكومة والمتمردين بالفعل .

❖❖❖

وهذا ما فعلته حكومة البشير

□□□□

في هذه الأثناء وقعت الحكومة السودانية في العاصمة التشادية إنجامينا اتفاق سلام مع حركة تمرد أخرى ظهرت في دارفور هي «الحركة الوطنية للإصلاح» بحضور رئيس وزراء تشاد «موسى فكي» وتضمن الاتفاق ثماني نقاط أهمها وقف العداوات الدائرة ونزع أسلحة الميليشيات ، الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة النازحين طواعية إلى مناطق استقرارهم مع زيادة عدد قوات الجيش السوداني في دارفور .

ومن جانب آخر أعلن جاكوب كلينبرجر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّ السودان سيشهد أضخم عملية إغاثة يقوم بها لعام ٢٠٠٥ بميزانية قدرها ١١٢ مليون دولار مؤكدًا التزام اللجنة بتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين والمنكوبين في ولايات دارفور بسبب الحرب الدائرة هناك .

وفي أواخر عام ٢٠٠٤ وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش على ما يعرف بقانون السلام الشامل في السودان والذي يقضي بفرض عقوبات ضد الخرطوم ، وهنا أبلغت الحكومة السودانية المسؤولين في أجهزة اتخاذ القرار بالولايات المتحدة رفضها لهذا القانون ، وأوضحوا للإدارة الأمريكية سوء توقيت مثل هذ القرار خاصة بعد أن أصبح توقيع اتفاق السلام النهائي بين حكومة الخرطوم والجنوبيين قاب قوسين أو أدنى ، ووجه السفير السوداني بواشنطن خضر هارون اللوم للجهاز التنفيذي

بالولايات المتحدة لانصياعه وراء الجهاز التشريعي «الكونجرس» الأقل معرفة بالشأن الخارجي في إصدار مثل هذا القانون .

في الوقت الذي خطت فيه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج خطوات إيجابية نحو عقد الاتفاق النهائي وتحقيق إنجاز كبير لصالح الجنوبيين مؤداه حصولهم على نصيب عادل من الثروة والسلطة في السودان في حوالي منتصف عام ٢٠٠٤ زادت حركتا التمرد في دارفور من هجماتها ضد القوات الحكومية والميليشيات الموالية لها ربما على أمل أن تطلب الحكومة من ممثلي كل منهما الاشتراك في هذه المفاوضات أو عقد اتفاقات مماثلة خاصة بدارفور مع الحكومة السودانية يتحقق فيه مطالب حركتيهما وهذا يؤكد ما نذهب إليه بأن من أهم عوامل استعار الحرب في دارفور خلال عام ٢٠٠٤ هو قرب توصل الجنوبيين والحكومة السودانية إلى اتفاق شامل للسلام .

ويؤكد البعض أن الحركة الشعبية بزعامة جون جارانج كانت تساعد متمردي دارفور بشكل منتظم ، فقد كان مخطط الحركة الشعبية منذ ١٩٨٥ يقوم على فتح عدة جبهات لإرباك الحكومة وتخفيف الضغط على جبهتها الجنوبية ، فبدأت مساعي الحركة أولاً بفتح جبهة في منطقة جبل مرة عن طريق إرسال حملة بقيادة المهندس داؤود بولاد إلا أن الحملة فشلت وانتهت بمصرعه ، وفي عام ١٩٩٤ سعت الحركة من خلال مكتبها في طرابلس لتجنيد أعداد من أبناء دارفور لإشغال الحكومة ، ولكنها فشلت أيضًا في تحقيق هذا الهدف ، ثم حاولت الحركة الشعبية فتح جبهة في دارفور عن طريق إفريقيا الوسطى ولم تنجح ، وبعد خروج د . خليل إبراهيم من الحكومة وتأسيسه لحركة العدل والمساواة نجحت الحركة الشعبية في

استمالته عن طريق د . كوستيلو جارانج في ألمانيا ، وعمليًا فإن الحركة الشعبية استغلت وجود مهابط صغيرة في أعلى قمة جبل مرة وأخذت ترسل شحنات من الأسلحة عن طريق منطقة «وار وار » في إقليم بحر الغزال لمساعدة قوات التمرد في دارفور ، ويؤكد الأستاذ دفع الله الحاج يوسف أنه كان هناك ما يشبه الجسر الجوي بين الجنوب ودارفور ومنذ عام ٢٠٠٢ توالت رحلات الطائرات التي تحمل الأسلحة بمعدل طائرتين في الأسبوع من بحر الغزال إلى جبل مرة ، وزادت الحركة الشعبية من مساندتها لمتمردي دارفور بالعتاد والخبرات لإرباك الخرطوم ، ودفعها لتقديم تنازلات جديدة للجنوبيين خلال عقد اتفاق السلام النهائي .

البشير يواجه
الأصابع الخفية في أزمة دارفور

□□□□

القوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل لحل مشاكل العالم كما تدعي وإلا كانت قد سعت سعيًا فعليًا لحل مشكلة الصومال أو فلسطين أو العراق ، وإنما تتدخل هذه القوى من منطلق مصالحها المباشرة ، وانطلاقًا من هذه الفرضية فإنه إذا ما عرفنا أن السودان هو بلد الموارد العظيمة والثروات الضخمة عرفنا أيضًا سبب اهتمام هذه القوى بأزمة دارفور الحالية .

وأزمة دارفور مزمنة ـ كما سبق أن أشرنا ـ والصراع بين القبائل العربية الرعوية والقبائل الأفريقية المزارعة موجود منذ مئات السنين ، وهو يرجع لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية متعددة ، وعندما اندلعت أعمال التمرد المسلح والعنف في دارفور وجدت القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة أن الفرصة قد سنحت لها للتدخل في الشأن السوداني لتحقيق عدة أهداف أهمها استغلال إمكانات السودان الاقتصادية الهائلة ، وفتح ثغرة جديدة في قلب القارة الأفريقية ليكون السودان المعبر الذي تدخل منه إلى باقي دول القارة التي تسعى للسيطرة عليها ، كما أنها سوف تسعى من خلال دورها المنتظر في السودان إلى محاصرة منطقة الشرق الأوسط من العمق الأفريقي حتى تكون عيونها على ما يجري في البحر الأحمر والصومال وجيبوتي أو ما يعرف بمنطقة القرن الأفريقي إضافة إلى الخليج العربي

واليمن تلك المنطقة الاستراتيجية التي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي من قبل ، والتي هي اليوم من أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم التي تهتم بها دول العالم المتقدمة خاصة الدول الغربية .

وسوف نتتبع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور.

والواقع أن مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الأحداث العالمية في الوقت الحاضر عندما عقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن تحت عنوان «الصراع في دارفور» ، وقد تولى قيادة هذه الندوة والحملة الإعلامية السيدة « جبيرة رون » وهي أمريكية تدعي أنها متخصصة في الشأن السوداني ، وبأثر هذه الحملة تحركت الولايات المتحدة لإقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي حقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاسترقاق ، وذكر السياسيون الأمريكيون أن لديهم خبرة في أمور إثبات ما إذا كان هناك استرقاق واستعلال للناس في دارفور بغرب السودان أم لا ، وزاد من أسباب التحمس للقضية وجود التيار المسيحي المتطرف في أجهزة حكم الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش ، الذي ضغط عليه اللوبي الزنجي خلال فترة انتخابات الرئاسة الثانية له للتحرك لعمل شيء ما في مواجهة استعلال العرب للأفارقة في دارفور تأثرًا بما نشرته الدعاية الصهيونية ، بالإضافة لضغط اللوبي الصهيوني ذاته عليه .

ومارست الولايات المتحدة ضغوطًا شديدة على الحكومة السودانية لمنع ميليشيات الجنجويد من ارتكاب فظائع في دارفور على حد تعبير «كوندليزاريس» - مستشارة الأمن القومي الأمريكي وقتها - وصعد كوفي أنان من لهجته بعد ذلك ضد الحكومة السودانية واعتبر أن ما يحدث في دارفور كارثة إنسانية ساعدت الحكومة السودانية على وقوعها بمساندة ميليشيات الجنجويد، وشددت الولايات المتحدة من هجومها على حكومة الخرطوم والميليشيات الموالية لها ، وادعت أنها ارتكبت مذابح جماعية ضد

القبائل الأفريقية ، ففي مقال لصحيفة الواشنطون تايمز كتب «نات هنتوف» مقالاً في ١٩ أبريل ٢٠٠٤ عنوانه «العالم يصحو على فظائع دارفور » وليس هناك أشد من ذلك القول إثارة وتحريكًا للمشاعر الإنسانية، وسعت الولايات المتحدة للتدخل في شؤون دارفور ـ أول الأمر ـ من خلال مد سكان هذا الإقليم بالمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية، ولما كانت هناك بعض الصعوبات في دخول الإقليم وتقديم الخدمات له فقد ذكر «ريتشارد باوتشر» المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية أن السلطات السودانية ترفض تقديم التسهيلات والسيارات اللازمة لنقل المساعدات لأهالي دارفور المشردين ، وأكدت كونداليزاريس على سعد بلادها لتمرير المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية عن طريق ليبيا إلى دارفور .

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية أقحمت نفسها بشكل كبير في الشأن السوداني فقد قامت بإرسال كولن باول وزير خارجيتها إلى دارفور والخرطوم في منتصف عام ٢٠٠٤ لبحث مشكلة الإقليم على الواقع ، وصرح باول بعد زيارته هذه بأن الناس يموتون في إقليم دارفور وأن معدل الوفيات قد شاهد ارتفاعًا كبيرًا إلا أنه لم يقر في ذلك الوقت ـ من أواخر شهر يونيه وأوائل شهر يوليو ٢٠٠٤ ـ بوجود إبادة جماعية في هذا الإقليم .

وبدأت المنظمات الحكومية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ مواقف وتصدر بيانات مناهضة للحكومة السودانية وللقبائل العربية في دارفور ، فأصدرت ٣٥ شخصية كبيرة من قادة الكنائس المسيحية المحافظة بيانًا طالبوا في الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) بالنظر في أمر إرسال قوات أمريكية إلى السودان ، وبتوفير مساعدات إنسانية لأهالي دارفور ووقف عمليات الإبادة العرقية في هذا الإقليم .

وأصدرت الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين في الولايات المتحدة وتضم في عضويتها أكثر من مليوني عضو قرارًا طارئًا في يونيو ٢٠٠٤ أعلنت فيه أن القتال الدائر في دارفور هو إبادة جماعية للسود، وطلبت الجمعية من الحكومة الأمريكية التدخل لنزع أسلحة الميليشيات العربية، وتأمين العمل الأفريقي كما قامت بتنظيم مؤتمر صحفي في يونيه ٢٠٠٤ دعا فيه أعضاء تلك الجمعية إلى الانتباه إلى الإبادة الجماعية التي تجري في دارفور، وطالبوا الولايات المتحدة بالتدخل الفوري، وقدمت الجمعية في الشهر التالي التماسًا إلى كولن باول يحمل توقيع ٢٥ ألف شخص يطالبونه بالاعتراف بأن ما يجري في دارفور إبادة جماعية، وأن على الإدارة الأمريكية التدخل لمنعها، وقام أعضاء نفس الجمعية بإرسال ١٣٠٠ رسالة إلى مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية الأمريكية تطالبه بإعلان أن ما يحدث في دارفور يعتبر إبادة عرقية، وأن على الولايات المتحدة المبادرة بتشكيل قوة متعددة الجنسيات وإرسالها للإقليم لحماية سكانه من العناصر الأفريقية.

وانعكاسًا للجو العام الذي تشكل في الولايات المتحدة اجتمع مجلس الكونجرس الأمريكي في ٢٢ يوليو ٢٠٠٤ وأصدر بيانًا اعتبر فيه أن ما يحدث في دارفور يعد إبادة عرقية، وطالب أعضاء الكونجرس من الإدارة الأمريكية التحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتفويض الأمم المتحدة لاستخدام قوة متعددة الجنسيات للتدخل في دارفور من أجل إنقاذ المدنيين المشردين هناك ومن جانبه أعلن مبعوث الأمم المتحدة في نيروبي أن عمليات الاغتصاب وأعمال العنف ضد المدنيين في دارفور ما زالت مستمرة ولم تنته بعد.

وتحرك سكرتير عام الأمم المتحدة وقام بزيارة دارفور والخرطوم في ٢٩ يونيه ٢٠٠٤، وتقابل مع المسؤولين السودانيين، واتفق مع الحكومة السودانية خلال هذه الزيارة على إعطائها مهلة ٩٠ يومًا لنزع أسلحة الميليشيات المقاتلة الموالية للحكومة خاصة جماعات الجنجويد، وقد

عكست زيارة كل من أنان وكولن باول رغبة أجنبية في تدخل قوى متعددة الجنسيات في دارفور ، واقترحت بعض القوى الكبرى أن يكون عددها ٢٥ ألف جندي لوضع حد للمآسي والمظالم التي يعيشها سكان دارفور من التدمير والهجوم المتواصل عليهم من القوات الحكومية وميليشيات الجنجويد ، هؤلاء السكان الذين نزحوا من ديارهم تاركين من خلفهم حيواناتهم وثرواتهم ليجدوا لهم ملاذًا في تشاد أو في جنوب دارفور .

ولقد أعطى الكونجرس الأمريكي لنفسه حق التدخل وإصدار البيانات والإدانات في معظم الصراعات الخارجية التي تخصه أو لا تخصه ـ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ـ وكأنه أصبح مجلسًا لإدارة العالم ، وقد خص هذا الكونجرس السودان بالذات باهتماماته حيث أصدر من قبل قانون سلام السودان الذي كان سيفًا مسلطًا على رقبة الحكومة السودانية أثناء مفاوضات جنوب السودان في « ماشاكوس » و «نيفاشا» في كينيا ، وكان ذلك من العوامل التي أدت لعقد اتفاق لصالح الحركة الشعبية لجنوب السودان ، ولعل الكونجرس يريد تكرار نفس الآلية فيما يتصل بدارفور .

ومن جانبها قامت حكومة السودان بوقف عمليات القتل في دارفور ، كما قامت بعقد محاكمات لعدد من قادة ميليشيات الجنجويد ، واتخذت إجراءات إيجابية لتحسين الوضع الإنساني، إلا أن الكونجرس الأمريكي أصر على اعتبار ما حدث في دارفور إبادة جماعية وعرقية ، وأجرت الولايات المتحدة اتصالات مع عدد من الدول الأوروبية والأجنبية بزعم أن الخرطوم لا تحترم تعهداتها بالإسراع بوقف العنف ونزع سلاح جماعات الجنجويد في دارفور ، وقدمت واشنطن مشروع قرار لمجلس الأمن يهدد بفرض عقوبات على حكومة الخرطوم إذا لم تنفذ قرار المجلس بوقف العنف ومحاكمة الميليشيات المعتدية على قبائل دارفور الأفريقية ، وإنقاذ الموقف الإنساني وتسهيل عمليات الإغاثة الدولية هناك في غضون شهر واحد من صدور القرار ، وقد صدر القرار رقم ١٥٥٦ بالفعل من مجلس

الأمن بهذه الشروط في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ ، والواقع أن هذا القرار يفتح الباب لتطبيق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على السوادن ، والمثير للدهشة أن «كوفي أنان» بعد اتفاقه ، من قبل ، مبدئيًا مع حكومة السودان على أن تكون المدة التي تمنح لها لتحسين الأوضاع في دارفور هي ٩٠ يومًا ، يخضع هو وغيره للضغط الأمريكي وتتقلص هذه المدة إلى ٣٠ يومًا فقط ، وهو أمر لا يمكن تنفيذه في هذه الفترة المحدودة حتى من جانب أعظم دول العالم قوة وإمكانية في نطاق إقليم مساحته تبلغ مساحة دولة العراق ، ولما جاء موعد تجديد قرار مجلس الأمن ، بعد الشهر المحدد ، استمع أعضاؤه لتقرير يان برونك مبعوث الأمم المتحدة للسودان حول دارفور ، والذي أكد أن الحكومة السودانية حققت بعض التقدم على صعيد وقف العنف ، ولكن السفير الأمريكي لدي مجلس الأمن « جون دانفورث » انتقد تقرير برونك لعدم تأكيده على تورط حكومة السودان في دارفور ، وحاولت الولايات المتحدة طرح مسألة فرض حظر على صادرات السودان البترولية ، إلا أن تلويح الصين باستخدام حق الفيتو ضد هذا القرار جعل الولايات المتحدة تعدل عن تضمين مسألة العقوبات البترولية نصًا في قرار مجلس الأمن .

وأعرب دكتور غازي صلاح الدين الوزير السوداني السابق عن رؤيته في قرار مجلس الأمن بقوله : « إن أخطر ما فيه أنه صور الأزمة على أنها بين العرب والأفارقة ، والواقع أن الهدف من القرار ظاهره إنساني مرتبط بالحالة المعيشية لسكان إقليم دارفور ، وباطنه استعماري استغلالي مرتبط بمنح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري لتحقيق أهدافها ومصالحها المادية خاصة السيطرة على موارد السودان من الطاقة البترولية واليورانيوم ، وتكرار سيناريو حربها مع العراق » .

ولعل مما يؤكد على أهمية قضية دارفور بالنسبة للمصالح الغربية خاصة

الولايات المتحدة أن قائد الإمداد في حركة العدل والمساواة « عيد كرامة » أكد على أن الأمريكيين على صلة وثيقة بالحركة ، بل ويوجد ممثلوها ميدانيا في دارفور ، وقد احتلت مشكلة إقليم دارفور الموضوع الثاني مباشرة بعد العراق من حيث الأهمية في قمة الثماني دول الكبار المنعقدة في ٢٠٠٤ .

ومن جانبه أوضح وزير الخارجية السوداني أن تقرير نظيره الأمريكي كولن باول مؤخرا حول وجود إبادة جماعية في دارفور غير صحيح ـ وكان باول قد أعلن خلال زيارته لدارفور أن ما وقع فيها من أحداث لا يصل إلى حد الإبادة الجماعية ـ وقال الوزير السوداني : أن تقرير باول لا تقره المنظمات الدولية كالاتحادين الأفريقي والأوروبي ، ونفي أن يكون عدد من قتلوا في دارفور يبلغ ٣٠ ألف شخص كما تدعي الدوائر السياسية الغربية ، وقال : أن القتلى لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص فقط ، وذكر عثمان إسماعيل أيضا في حديثه مع مندوب جريدة الأهرام في إسطنبول في ١٤ يوليو ٢٠٠٤ أن هدف الدوائر الغربية هو الإضرار بمصالح السودان وتقسيمه .

وتساءل بعض مشايخ الطرق الصوفية في السودان من المعقول أن الأمريكيين والأوروبيين يشفقون على أبناء دارفور أكثر من أبناء السودان أنفسهم وتساءل هؤلاء المشايخ أيضًا ، و إذا كان الأمريكيون يشفقون على البشر فلماذا يقتلون ويدمرون ويحرقون في أرض وشعب العراق ؟ ولماذا هم صامتون أمام هدم المنازل والمذابح والدمار الواسع النطاق في فلسطين ، وما يفعله الصهاينة في شعب أعزل ؟ وأكد السفير السوداني في واشنطن خضر هارون أن السودان يرفض الاتهامات الأمريكية بوقوع إبادة جماعية في دارفور ، واعتبر هارون أن الموقف الأمريكي شاذًا عن غالبية موقف المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز الذين استبعدوا حدوث إبادة جماعية عرقية في غرب السودان، حيث أن العناصر العربية وغير العربية يصعب التمييز بينها .

وسلمت مجموعة من أبناء ولايات دارفور السودانية المقيمة في لندن لمنظمة العفو الدولية مذكرة أكدت فيها عدم صحة المعلومات التي تتحدث عن قيام القبائل العربية في دارفور بتطهير عرقي ضد غيرها من القبائل الأفريقية ، وفي الخرطوم وباقي مدن السودان قامت مظاهرات واسعة النطاق نددت بالموقف الأمريكي ، ورفضت قرارات الأمم المتحدة حول دارفور والسودان ، بل وأعلنت بعض قيادات التمرد في دارفور رفض التدخل الأجنبي أو فرض عقوبات على الحكومة السودانية لأن ذلك سوف يضر بمصلحة السودان كله وبالمواطنين السودانيين جميعهم .

وكرد فعل للتشدد الأمريكي تجاه السودان اتهم الرئيس السوداني عمر البشير - في منتدى الحوار بالخرطوم في ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ - الدول الغربية بالعمل على زعزعة استقرار بلاده ، ووصفها « بقوى الشر » التي لا تريد الخير والاستقرار في السودان واتهمها بأنها أشعلت نيران الفتنة في دارفور .

ونتيجة لتلويح الولايات المتحدة والدول الغربية بالتدخل العسكري في دارفور - عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ - صرح الفريق محمد بشير سليمان نائب رئيس هيئة الأركان للجيش السوداني في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي للقوات المسلحة السودانية ، أن الشعب السوداني لن يستقبل القوات الأجنبية بالورود إذا جاءت ، وسيدافع عن بلاده إذا استمرت الولايات المتحدة في سياستها العدوانية نحوه .

وفي يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقفت « إدرويس » رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية في الكونجرس الأمريكي تتحدث أمام لجنة استماع خاصة تقول : « إن هناك دورًا لشركات مقاولات عسكرية خاصة يمكنها تحقيق الاستقرار في أفريقيا » ، وبررت النائبة الجمهورية عن ولاية فلوريدا وجهة نظرها بأن حفظ السلام بالأساليب التقليدية - عن طريق الاستعانة

بالمنظمات الدولية أو الإقليمية مثل الناتو أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي ـ أصبح غير قادر على حماية المدنيين الأبرياء ، وهي في الواقع تهدف إلى إيجاد طريقة جديدة لتبرير التدخل الأمريكي في السودان وفي غيره من البلدان عن طريق تكوين شركات عسكرية أمريكية يتم تجنيد جنودها من الأفارقة أو غيرهم تحت قيادة أمريكية ، وهذه الشركات تمولها دول الاتحاد الأفريقي أو غيرها من دول الشرق الأوسط وتساعدها في ذلك الولايات المتحدة ، إلا أن وجهة النظر هذه لم تجد من يؤيدها لأن الاتحاد الأفريقي بدأ يلعب دورًا أساسيًا ومباشرًا في قضية دارفور على المستويين العسكري والتفاوضي .

من جانب آخر وافق الكونجرس الأمريكي على تقديم مساعدة مقدارها ٩٣ مليون دولار لحل الأزمة الإنسانية في دارفور ، بحيث يتم صرف ٧٥ مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتخصيص الـ ١٨ مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية ، وقدمت واشنطن أيضًا ٢٠٠ ألف طن من القمح حسب إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لكي تلبي حاجة ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم والنازحين إلى تشاد وجنوب دارفور لمدة خمسة شهور .

ورغم أن الحكومة السودانية من جانبها قد اتخذت خطوات إيجابية في نزع أسلحة الميليشيات العسكرية وفي إقرار الأمن وتوصيل المواد الغذائية وإقامة معسكرات لإيواء المشردين فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أصر على توقيع مشروع قانون أصدره مجلس الكونجرس الأمريكي ـ يعرف باسم قانون السلام الشامل للسودان ـ يخول له فرض عقوبات على السودان احتجاجًا على أعمال العنف الجارية في دارفور ، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو أرصدة مسؤوليها وأصول الشركات التابعة لها أو لحزب المؤتمر الوطني الحاكم ، ويطالب القانون بالعمل على نشر مزيد من قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور .

وجددت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السودانية في عام ٢٠٠٥ ـ دون جدوي ـ برغم فشلها في كسب التأييد لهذه الخطوة في عام ٢٠٠٤ ، وأكدت الولايات المتحدة بأنها مقتنعة بأن حكومة الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية في دارفور مما يتضارب مع التقرير الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة ، ثم دعت أخيرا لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين في جرائم الحرب في دارفور .

وفي اتجاه آخر شجعت الإدارة الأمريكية المفاوضات التي تولاها الاتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية أبوجا ، وأوصت المتمردين أول الأمر بدخول هذه المفاوضات ، ورفضت الحكومة الأمريكية طلب الكونجرس بفرض منطقة حظر للطيران في دارفور ، وقد وصف النور السوداني نجيب الخير عبد الوهاب هذا الموقف الأمريكي الجديد بأنه قد يكون مؤشرا جيدا وتحولا إيجابيا من جانب الإدارة الأمريكية تجاه السودان، إلا أن هذا الموقف لم يستمر .

وفي منتصف عام ٢٠٠٥ يصل روبرت زوليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية للسودان في زيارة يتفقد خلالها الأوضاع في إقليم دارفور ، ويطلع على الخطوات الجارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي الموقع بين حكومة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارنج ، ولإجراء محادثات مع المسؤولين السودانيين ، وللعمل على تطبيع العلاقات مع الخرطوم ، وفي هذا الوقت دعت دوائر أمريكية إلى تعيين مبعوث رئاسي أمريكي للسلام في دارفور .

لماذا يحارب الغرب عمر البشير
وماذا تريد أمريكا من السودان ؟!
□□□□

لماذا يحارب الغرب الزعيم عمر حسن البشير كشخص؟

وثمة سؤال مهم لا بد أن يفرض نفسه على المتابع لمشكلة دارفور وهو لماذا اهتمت أمريكا بهذه المشكلة ؟ويمكن تحديد الأسباب والدوافع الأساسية التي حركت الولايات المتحدة بالتدخل في قضية دارفور وتصعيدها بالشكل الذي ظهرت به فيما يلي :

اولاً : إقامة إمبراطورية عولمية بدءا من قلب العالم القديم

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك القوة الأعظم في العالم حتى الآن (٢٠٠٥) ، وأصبحت ترغب في السيطرة الكاملة على شؤون هذا العالم عن طريق سياسة العولمة التي هي في الواقع انتصار للرأسمالية الاحتكارية العولمية الجديدة التي ترنو لتحقيق الاستغلال الاقتصادي لدول العالم لصالح دولة المركز وهي الولايات المتحدة الأمريكية أو لا ثم للدول المتحالفة معها بعد ذلك .

وتعني السيطرة الأمريكية على شؤون العالم ضرورة انتهاج الدول والقوميات الأخرى للنظام الرأسمالي على الطريقة الأمريكية ، ومن الضروري لهذا النظام أن يدور في فلك المركز الأمريكي في إطار النظريات التي وضع أسسها « فرانسيس فوكوياما » في كتابه نهاية التاريخ ، ولذلك أصبح الصدام الأمريكي مع القوى أو القوميات المناوئة للولايات المتحدة

أو المختلفة أيديولوجيًا أو حتى دينيًا مع توجهاتها أمرا طبيعيا وحتميا ـ وهذه القوى أو القوميات قد تكون الصينية أو الهندوسية أو العربية الإسلامية ـ ولما كان هذا الصدام لا يمكن أن يكون مع كل القوى والقوميات الأخرى في آن واحد ، ولما كانت المنطقة العربية الإسلامية تمثل قلب العالم القديم ، وهي في نفس الوقت أكبر منطقة لإنتاج الطاقة البترولية المحركة للإنتاج الرأسمالي العولمي ، وهي أيضا المستهلك الأول للمنتجات الصناعية الأمريكية والأوروبية وغيرها ، وهي كذلك المنطقة التي يسكنها المسلمون الذين كانوا تاريخيًا على خلاف مع الغرب المسيحي التي ترث الولايات المتحدة الأمريكية اليوم قيادته .

ولما كانت هذه المنطقة هي أضعف مناطق العالم حتى الوقت الحالي (٢٠٠٨) فقد وقع عليها الاختيار لكي تكون المنطقة الأولى لصدام الولايات المتحدة مع القوميات الأخرى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بأيدولوجيته الاشتراكية ، ولذلك فإنه بعد وقوع أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ وإسقاط برجي التجارة العالمية وضرب مبنى البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) بواسطة مخطّطين ومنفذين قيل بأنهم من الإسلاميين الأصوليين والعرب المنتهجين لسياسة الإرهاب أصبح هجوم الولايات المتحدة وصدامها مع القوى العربية والإسلامية أمرا حتميا ، وفي ضوء هذه الصورة إذا ما ربطنا ما حدث والمسلمين في البوسنة والهرسك ، والشيشان، وأفغانستان ، وفلسطين ، والعراق بما حدث ويحدث في دارفور وجنوب السودان تتضح صورة السياسة الأمريكية التي تهدف لتحقيق مخططاتها الرأسمالية العولمية التي تحركها مصالح صهيونية للسيطرة على العالم بدءًا من السيطرة على قلبه القديم أي المنطقة العربية والإسلامية .

إذًا فالتدخل الأمريكي في شؤون السودان ودارفور يأتي في إطار المخطط الأمريكي للسيطرة على قلب العالم ، إلا أن التدخل الأمريكي المكثف خلال عامي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ في دارفور والسودان هدفه في السياق العام ـ أيضا ـ التغطية على ما كان ولا يزال يحدث من جانب الولايات المتحدة في العراق من حرب وإبادة وتدمير وقتل ، وعلى ما يحدث من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، حتى يبدو وكأن ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل لا يختلف عما يفعله العرب في دارفور وجنوب السودان ، بل إن الفعل العربي هو الأشد عنفًا لدرجة أنه يتطلب تدخل مجلس الأمن الدولي والقوى العالمية ، ولقد عملت الولايات المتحدة على تسليط الأضواء على أزمة دارفور بعد تضخيمها والإيحاء بأن العنف الدموي جزء لا يتجزأ من شخصية العرب الشرقيين وأنه من الصعب التعامل معهم إلا بلغة القوة التي يفهمونها بدليل الإبادة الجماعية التي يمارسونها حتى ضد أهلهم من المسلمين الأفارقة .

ويعلن الدكتور كمال عبيد أمين العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بقوله : إن الموقف الأمريكي تجاه مشكلة دارفور يهدف لتحقيق أغراض الدوائر الرأسمالية الأمريكية ومصالح الصهيونية العالمية واستطرد قائلاً : « إن أي حديث عن سعي الولايات المتحدة لحل مشكلة دارفور هو حديث غير جاد حديث إن الولايات المتحدة في موقف غير أخلاقي لا يخول لها محاكمة أحدٍ بحجة [illegible] حقوق الإنسان ، بينما هي التي أجرمت بحق الإنسانية باحتلالها أفغانستان والعراق ، وهي التي تقف موقف المؤيد والمساند بلا تردد لإسرائيل رغم انتهاكها لجميع الأعراف الإنسانية والقوانين الدولية في فلسطين .

ثانيا : السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول واليورانيوم :

إن المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية - وللدول الأوروبية التي سارت على دربها - خاصة في العقدين الأخيرين هو السيطرة على مناطق توفر مصادر الطاقة (البترول و ليورانيوم) ، وهذا هو هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأول من التدخل المباشر وغير المباشر في سياسات دول أمريكا اللاتينية وخصوصا فنزويلا وأمريكا الوسطى ، ومن الحرب التي أدارتها أمريكا في منطقة الخليج من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٥ (ونعني بهذه المنطقة دول الخليج العربي والعراق والمملكة العربية السعودية وإيران) تلك المنطقة التي تحوي أراضيها أكثر من نصف احتياطي البترول العالمي ، وهو أيضا نفس هدفها من الحرب التي أدارتها في أفغانستان ذات الموقع الاستراتيجي المهم الذي يفتح لها الباب بالتغلغل والسيطرة على مناطق إنتاج البترول في بحر قزوين ووسط آسيا .

ويرى السياسيون ورجال الاقتصاد الأمريكيون أن البترول واليورانيوم والأراضي الزراعية البكر ومصادر المياه الضخمة في وسط أفريقيا لم يتم استغلالها بعد وأن قارة أفريقيا هي الرهان والبديل الراجح على المدى القصير والمتوسط من وجهة نظر مخططي السياسة الأمريكية لأنها لا تشكل احتياطًا مهمًا لمصادر الطاقة فحسب بل ستكون الاحتياطي الاستراتيجي المضمون للموارد الطبيعية التي تحتاج إليها الأجيال الأمريكية القادمة ، لأن على الأمريكيين أن يتوقعوا ويحسبوا حسابات للمفاجآت والمشاكل التي يمكن أن تأتي من أي مكان في العالم مما يؤدي إلى نقص الموارد والطاقة - التي هي المحرك لقاطرة الإنتاج والتفوق الأمريكي - حسب تقدير صقور الإدارة الأمريكية وفي مقدمتهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ، ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني .

وفي ظل سياسة الجمهوريين والاحتياج المتزايد للنفط الخام خاصة مع وجود إحصائيات توضح قرب نضوب البترول في كثير من مناطق استخراجه انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة ترتكز على حق تقرير المصير لجنوب السودان ، لأن الجنوب لو انفصل عن الشمال ـ في ظل علاقات الولايات المتحدة المتينة معه ـ تستطيع أمريكا أن تستخلص لنفسها نصيبًا طيبًا من بتروله ، وشركات البترول الأمريكية وفي مقدمتها شركة شفرون تعرف من خلال عملها في السودان في ثمانينيات القرن العشرين أن السودان يحتوي على بحيرة بترولية واسعة ربما تعتبر من أكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم ، وكان الاستغلال الأمريكي لبترول السودان غير متاح ـ خلال استعار الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال في العقدين الأخيرين من القرن الماضي والنصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي ـ وربما غير ملح في ثمانينيات القرن الماضي لأن السوق الأمريكية كانت مشبعة بالبترول ، ولم تكن معدلات الاستهلاك الأمريكي منه قد بلغت ما وصلت إليه اليوم ، ولذلك اعتبر بترول السودان مخزونًا احتياطيًا للولايات الأمريكية في المستقبل ، وكبديل لها ربما عند بترول الخليج إذا حدثت مواقف غير متوقعة ، كأن تنشب حرب بينها وبين إيران.

وإذا كانت شركات البترول العاملة في السودان حاليًا هي شركات صينية وهندية وماليزية ، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل في مشكلة دارفور ـ إضافة إلى تدخلها في أزمة جنوب السودان يفتح الباب أمام شركات بتروليها العملاقة لاستغلال الموارد النفطية الضخمة هناك .

وقد أكد الرئيس السوداني في كلمته أمام اتحاد المحامين العرب ـ في جلسة أعمال المكتب الدائم للأمانة العامة للاتحاد المنعقدة في الخرطوم في ٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ـ أن تداعيات الأحداث المتعلقة بأزمة دارفور جاءت بسبب ادعاءات غير حقيقية من جانب بعض دوائر الإعلام الغربي المعادي للسودان بهدف الإضرار بالشعب السوداني وحرمانه من ثرواته الطبيعية وفي مقدمتها البترول .

ثالثا : إيجاد نظام حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة :

الحقيقة التي لا ريب فيها إن التصعيد الأمريكي لقضية دارفور يمثل جزءًا من الاهتمام الواسع الذي تبديه الإدارة الأمريكية الحالية بشؤون السودان ، ويتكامل ذلك التصعيد مع الاهتمام الكبير الذي منحته الولايات المتحدة لمشكلة الجنوب لإعادة صياغة أوضاع السودان كلها على أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية في المقام الأول ، وتقضي على نظام الإنقاذ الحاكم - إذا لم يتمش مع توجهات السياسة في البيت الأبيض - وتتوافق هذه السياسة أيضًا مع الرغبة في تغليب الوجه الأفريقي للسودان على حساب الوجه العربي له ، والحفاظ على حالة تضمن استغلال السودان اقتصاديًا من قبل الشركات الأمريكية ، وتجزئته من الداخل إلى كيانات متعددة تربطها علاقات كونفيدرالية هشة تتيح لواشنطن التدخل في إدارتها عن طريق موظفي الخارجية الأمريكية ، وربطه بالقرن الأفريقي وشرق أفريقيا وتلك السياسة تقع ضمن أهدافها تطويق مصر والشمال العربي من الجنوب والتنافس مع فرنسا على مناطق النفوذ في قلب القارة السمراء ومنطقة البحيرات العظمى.

رابعًا : كسب بوش لمعركة الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٤ :

إن زيادة تأزم مشكلة دارفور يرجع فيما يرجع إلى السياسة الأمريكية التي انتهجها جورج بوش (الابن) قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية الثانية له في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ ، ولقد أراد جون كيري المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية أثناء حملته الانتخابية أن يظهر عيوب إدارة جورج بوش وسلبياتها إيذاء ما يحدث في دارفور ، فندد كيري بسوء الأوضاع في هذا الإقليم ، وقال في لقاء له مع عدد من البرلمانيين والسياسيين من ذوي الأصول الأفريقية في واشنطن - رغبة منه في كسبهم إلى جانبه في معركة الرئاسة الأمريكية - لقد « دقت ساعة الحقيقة للولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي اللذين يجب عليهما التحرك فورًا لوقف الإبادة والقتل الجماعي في دارفور » .

وكرد على دعاية جون كيري المناهضة لسياسة الرئيس جورج بوش في دارفور - أثناء حملة الانتخابات الأمريكية - قام بوش بالعمل على استمالة الأمريكيين السود الذين يمثلون ١٢,٩٪ من تعداد السكان هناك للتصويت لصالحه عن طريق الظهور بمظهر المدافع عن حقوقهم في العالم، وقام الكونجرس بالتصويت على مشروع قرار يطالب بمعاقبة الحكومة السودانية بسبب ما أسماه باضطهاد السود من القبائل الأفريقية في دارفور - من قبل غيرهم من القبائل العربية - وقد جاء هذا القرار قبل ١٠٠ يوم من إجراء الانتخابات الأمريكية، وطالبت الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان في مجلس الأمن، واجتمع بوش بأعضاء منظمة « ناشيونال أربان ليج » للسود الأمريكيين حيث أثير مرة أخرى موضوع دارفور، فكرر بوش اتهامه للحكومة السودانية بدعم مقاتلي الجنجويد العرب الذين يقاتلون القبائل الأفريقية، واختار بوش هذا التوقيت لإثارة القضية لكي يشتت انتباه العناصر الأمريكية السوداء عما يحدث في العراق، خاصة أن لهم كثيرًا من الأبناء مجندون في الجيش الأمريكي هناك، وجدير بالذكر هنا أن ٩٠٪ من الناخبين السود من أصل أفريقي لم يعطوه أصواتهم في الانتخابات الرئاسية السابقة، وخشي أن تتجه أصواتهم هذه المرة أيضا لجون كيري مرشح الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي كانت قادمة، لذلك رأى القائمون على حملته الانتخابية أن تبني قضية دارفور وفرض عقوبات على حكومة السودان فرصة لتحسين علاقته مع الزنوج الأمريكيين ومع اللوبي المؤثر على أعضاء مجلس الكونجرس من الأصول الأفريقية.

خامسا: تحقيق سياسة اللوبي المسيحي اليميني:

وجد اللوبي المسيحي المتطرف، ومنه بوش نفسه، في مشكلة دارفور فرصة طيبة للتأثير - من خلال الاهتمام بمشكلات العناصر السوداء في دارفور - على أتباعه لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية على ما سواها

من قيم ، ومحاولة محو الذكريات التاريخية السيئة وما وقع من انتهاكات واسعة من قبل هؤلاء المسيحيين ضد العناصر الملونة من الهنود الحمر أصحاب الأرض الأصليين في الولايات الأمريكية بحيث تصبح مثل هذه الذكريات المؤسفة في طي النسيان ، هذا بالإضافة إلى أن هذا اليمين المسيحي داخل الولايات المتحدة ظل يقدم دعما ومساندة منذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج ، وقام بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان وجعل منها القضية الأولى على مستوى العالم قبيل التوصل لاتفاقيات السلام الأخيرة في نيفاشا بين شمال وجنوب السودان في أوائل عام ٢٠٠٥؛ وكانت تصورات اليمين المسيحي على الدوام تتمثل في الأمل في رؤية المسيحيين في جنوب السودان وهم يتخلصون من السيطرة العربية الإسلامية في الشمال - على حد زعمهم - ويقومون ببناء دولة مستقلة في الجنوب ، وعلى نفس النهج عمل اليمين المسيحي على زيادة الجراح التي وقعت في دارفور وتعميقها من خلال التهويل الإعلامي ، وتصوير ما حدث في هذا الإقليم على أنه إبادة جماعية منظمة واغتصاب عنصري ممنهج للنساء - وهو ما لم يحدث في الواقع - حتى تستحيل عملية المصالحة بين أطراف الصراع وتصل الخلافات لحدها الأقصى بين من أهم أبناء شعب واحد ودين واحد .

والآن ذهب بوش إلى غير رجعة وجاء (أوباما) الذي ظهر كوجه مخالف تماما لوجه (بوش) الذي كان يظهر العداء علانية للعالم العربي والإسلامي بصفة عامة وللسودان العظيم بصفة خاصة .

ويبقى السؤال هل سيأتي (أوباما) بالجديد ورغم مرور أكثر من عام على توليه منصبه وحتى الانتهاء من كتابة هذه السطور .. لا جديد .. أمريكا .. هي أمريكا .. بزعامة بوش أو أوباما النتيجة لا زالت واحدة .

□ □ □ □

من إنجازات البشير

ميثاق أبناء دارفور بالعاصمة القومية

لتوحيد الكلمة وبسط الأمن ودفع التنمية بالإقليم

□□□□

نحن أبناء دارفور بالعاصمة القومية ومن مختلف مواقعنا العملية واتجاهاتنا السياسية وروابطنا الاجتماعية والخيرية واستشعارًا منا بما آلت إليه ظروف الأمن المتردية في الإقليم ، وبما تصدق به من أخبار داخلية وخارجية بما تنوشه من فتن تزرع الدمار والهلاك في أرجائه المختلفة واضطلاعًا منا بمسؤوليتنا التاريخية أمام الله والوطن وأمام أهلنا بالإقليم وكل ذلك، ها نحن أولًا نعلن تصميمنا والتزامنا بالتصدي لهذه المشاكل لإزالتها واجتثاث جذورها حتى ينعم أهلنا ومواطنينا بذلك الإقليم الحبيب بالعيش الآمن الكريم واستمساكًا منا بهذا الاتجاه نصدر هذا الميثاق، والذي نتعهد به ونتواصى عليه ، ثم لندعو كل أبناء دارفور بالإقليم وخارجها لتأييده والالتفاف حوله :

بنود الميثاق :

أولاً : نتعاهد (حقًا وصدقًا) أن تضع مصلحة إقليم دارفور وفق نزاعاتنا الشخصية ومصالحنا الحزبية .

ثانيًا : نعلن رفضنا التام والجازم لكافة أنواع الصراع المسلح والنهب والسلب والتي تدور بالإقليم الآن .

ثالثًا : نطالب كل الأفراد والجماعات والقبائل الذين لهم دور في اضطراب الأمن في دارفور إيقاف ذلك الدور فورًا .

رابعًا : ننادي بحل الجماعات القبلية المسلحة والتعامل بحزم مع حملة السلاح غير المرخص .

خامسًا : نشدد على الأخذ بالحزم والحسم مع كل مظاهر التخريب والقرصنة لاستئصال وجودها بالإقليم توا .

سادسًا : ندعو إلى دعم الأجهزة الأمنية والإدارية والقضائية والخدمية ونستجعل بإغاثة المنكوبين والنازحين والمشردين بفعل الحرب .

سابعًا : نطالب الجهات المعنية بمراجعة وإصدار الأوراق الثبوتية للمواطنين بالإقليم .

ثامنًا : تأبه الحكومة المركزية والفعاليات السياسية والاجتماعية إلى استشعار الخطر بالإقليم على حدوده الغربية وننادهم ببذل كل الجهود وبشتى السبل لحماية الحدود من الانتهاكات المتكررة للجماعات المسلحة .

تاسعًا : نؤكد رفضنا التام لنقل أو انتقال أي من أنواع الصراع والقتال إلى الإقليم على السلطة المسؤولة أن تتعامل مع هذه المسألة وبكل الحزم والقوة .

عاشرًا : نبارك وندعم مساعي الصلح والسلام الجارية في الإقليم الآن على الصعيدين الرسمي والشعبي ونؤيد وبقوة مؤتمر الصلح الذي يعد له الآن ونهيب بأبناء السودان عامة ودارفور خاصة بالعمل والمساهمة في إنجاحه .

إحدى عشر : إننا ننظر إلى مشكلة الإقليم في مجملها مشكلة تخلف وحرمان وفقد ازداد الأمر سوءًا بحلول الكوارث الطبيعية في الأعوام الماضية مثل الجفاف والتصحر والمجاعة ، لذا نطالب بضرورة التنمية العاجلة المتوازنة للإقليم ليلحق بأقاليم السودان الأخرى .

تنويه :

وقع على الميثاق تجمع كبير من أبناء الإقليم بمنزل الدكتور على حسن تاج الدين عضو مجلس رأس الدولة وبحضور الدكتور التجاني سيسي حاكم الإقليم والدكتور آدم محمد أحمد نائب الحاكم والسيد محمد عبد الله الدومة وعدد كبير من أعضاء الجمعية التأسيسية واتحاد عام الجمعيات والروابط الخيرية والقادة النقابيين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والطلاب والمثقفين والموظفين والقيادات السياسية لأبناء الإقليم .

وكل من يرغب في التوقيع يمكنه الاتصال بمكتب المتابعة بالخرطوم لتسجيل اسمه وعنوانه وتوقيعه وبالله التوفيق .

سكرتير اللجنة العليا لأبناء دارفور بالعاصمة القومية .

بيان من تضامن دارفور : مفاوضات أبوجا هي البداية وليست النهاية

راى تضامن دارفور

تضامن دارفور ظل يراقب المشهد السياسي خاصة الوضع في دارفور عن كثب ، ويقولوا: قد نبهنا جميع الأطراف المعنية بأزمة دارفور إلى خطورة الموقف نسبة إلى حساسية الواقع الاجتماعي بالإقليم والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان في أي مفاوضات تحدد مصير الإقليم المضطرب إن مبدأ إضفاء الشرعية على التمرد من قبل الأمم المتحدة هو قرار باطل ويناقض ميثاق الأمم المتحدة نفسها وبهذه الصفة أضحت مفاوضات أبوجا عبارة عن محاكمة لشعب دارفور بفرض اتفاق عليهم هم ليسوا طرف فيه بحجة معاقبة السلطة الحاكمة لما اقترفته مع من تمرد عليها ممن خرج على القانون .

□□□□

وما أشبه الليلة بالبارحة إذ أن نفس الجهات التي صنعت اتفاقية نيفاشا الظالمة وغير المتوازنة هي نفسها تدير مفاوضات أبوجا للنيل من السودان من بوابة دارفور. إذا كان الاتحاد الإفريقي هو الذي يدير المفاوضات فماذا يعني الوجود الأممي والغربي عمومًا على طاولة المفاوضات. إن إقحام قضية الوسيط التشادي والحليف الإريتري في المفاوضات هو تدخل سافر في شؤون السودان إذ أن الدولتين تحتضنان فصائل التمرد ولهما مطامع إقليمية في دارفور.

نحن في التضامن نرفض مبدأ الحل الثنائي والإقصائي وبالتالي لسنا معنيين بما تتمخض عنه مفاوضات أبوجا والتي تدار بغياب الأطراف

الرئيسية بالولاية . وفي هذا الصدد نود أن نذكر الأمم المتحدة ، الولايات المتحدة والأسرة الدولية جمعاء بأن ازدواجية المعايير أضرت بالأمن والسلم الدوليين ، كما أن الحرب على الإرهاب يجب أن تشمل كل الإرهابيين بمن فيهم عصابات الإرهاب في إفريقيا وعلى رأسهم حركتي التمرد الإرهابيتين بدارفور .

الجدير بالذكر أن المنظمة الأممية عبر تاريخها الطويل لم تسجل أي نجاحات في مجال فض النزاعات أو إعادة الأمن والهدوء في أماكن الحروب والنزاعات ، حيث إن موظفيها تنقصهم الخبرة بقيم وموروثات المجتمعات المراد التدخل فيها ، ناهيك عن أن القوانين والوسائل التي يستخدمونها تعكس بالضرورة ثقافة وقيم المجتمع الغربي . إذ أن إخفاقات الأمم المتحدة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تيمور الشرقية ، البوسنة ، والهرسك ، أفغانستان ، كوسوفو ، الصحراء الغربية ، قبرص ، فلسطين ، جنوب السودان وغيرها . حيث إن كل إنجازاتهم إن جاز التعبير تمثلت في تصدير الجيوش التي تمتهن كرامة البشر وتبد يد المال العام في خلق وظائف غير ضرورية ولم تعد بالفائدة المرجوة لأصحاب الرجعة أو الشعوب المنكوبة .

كما ننبه الاتحاد الإفريقي بأن دارفور ليست ملكًا لحركتي التمرد وإن مفاوضات الحل السياسي لا يجب أن تقتصر على طرفي التفاوض ، الحكومة والحركتين دون غيرهم . إن المقترحات التي تقدم بها السيد / سالم أحمد سالم ممثل الاتحاد الإفريقي والتي هي في الأساس مقترحات حركتي التمرد، مرفوضة من قبلنا جملة وتفصيلا وأن أي حل إطاري في هذا الصدد سوف لن يكتب له النجاح . كما نحذر الحكومة السودانية من أن تتجاوز أهل

دارفور كما فعلت مع القوى السياسية في نيفاشا إذ أن الأمر لجد مختلف والرد عليه سيكون سريعًا ومزلزلاً . إن مثل هذه التجاوزات الخطيرة والتي تقر بمبدأ حمل السلاح كوسيلة لتحقيق المطالب ليس من شأنها تأجيج نار الحرب الشاملة في دارفور فحسب بل إلى زعزعة الأمن والاستقرار في إفريقيا بأثرها وقد تمتد آثارها لتشمل العالم أجمع .

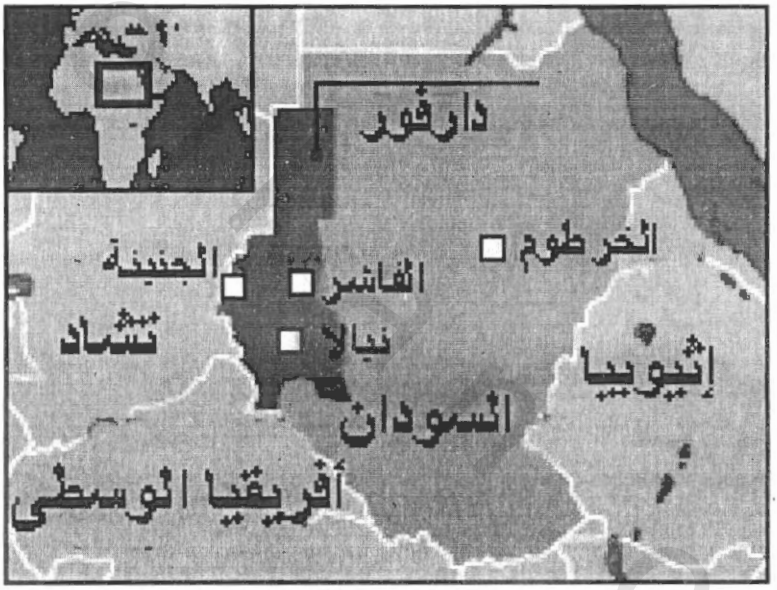

□□□□